الأمم المتحدة

A/C.4/68/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
13 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣: الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة رافتي (نائبة الرئيس) ..... (قبرص)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-53806X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد غارسيا غونسالس (السلفادور)، تولّت نائبة الرئيس، السيدة رافيتي (قبرص)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٠

البند ٥٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - **السيد ليوناردو** (البرازيل): استهل معربا عن الأسف لما نشب من خلافات سياسية فيما بين الدول الأعضاء حالت دون تمكّن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من اعتماد تقرير فني في عام ٢٠١٣. وأوضح أن البرازيل ومعها بلدان أخرى لم تألوا جهدا لبناء الجسور بين المواقف التي اتخذت طابعا استقطابيا وأنها لا تزال تشعر بالثقة في إمكان الاتفاق في الدورة المقبلة للجنة الخاصة على وثيقة جادة من أجل الدفع قُدُما بالمناقشات المتعلقة بالموضوع محل المناقشة الذي يتسم بأهمية فائقة. وأكد أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أساسية لتعزيز السلام وإحدى الوسائل المهمة في نظام الأمن الجماعي. وتشارك البرازيل الوفود الأخرى في الإعراب عن الاحترام الكبير لما يربو على ١١٤ ٠٠٠ رجل وامرأة منخرطين في ١٥ عملية لحفظ السلام تمتد على أربع قارات، وعلى الأخص لهؤلاء الذين جادوا بأرواحهم وضحوا بأطرافهم في سبيل صون الأمن والسلام في ربوع العالم. وأوضح أن هناك زهاء ١ ٧٠٠ من أفراد القوات البرازيلية يشاركون الآن في عمليات حفظ السلام في كل من هايتي ولبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - وأشار إلى التزام البرازيل طويل الأجل حيال هايتي، وأثنى على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في سبيل تنفيذ مشاريع الأثر السريع والبرامج المجتمعية لتقليل العنف إسهاما في تدعيم هدفي الاستقرار والتنمية اللذين يتآزر أحدهما بالآخر.

٣ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن زيادة تعقّد الجهود التي تُبذل في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واتساع نطاقها تجعل وجود ولاية واضحة ممكنة الإنجاز مسألة حاسمة في أي عملية لحفظ السلام. ويتعين على الدول الأعضاء في معرض صياغتها لهذه الولايات أن تتصدى بشكل متروٍ للأسباب الدفينة للنزاع، لكي تضمن الاستعمال الفعال لحفظ السلام ضمن استراتيجية دبلوماسية لتحقيق السلام المستدام. وأكد أن قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣) يوفر منصة مهمة لتناول هذه المسألة. وعلاوة على ذلك رأى أن الشرعية التي يتعين أن تُتصور بها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام باتت مهمة أكثر من أي وقت مضى في ضوء التهديدات المعاصرة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. وإذ لاحظ إمكانية القيام بعمل من طرف واحد في سوريا، نبّه إلى أنه من الواجب التذكير بأن أي استراتيجيات تتضمن استعمال القوة بدون الحصول على إذن من مجلس الأمن هي استراتيجيات غير قانونية وغير مقبولة.

٤ - وأضاف أن أفضل السُبل لحماية المدنيين هي الحيلولة دون نشوب النزاع المسلح والسعي نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات والتصدي لمسبباتها الدفينة. وحذّر من أن تتحول حماية المدنيين إلى شعار يبرر ببساطة الاستعمال غير المأذون به للقوة، التي يعتقد أن استعمالها ينبغي أن يكون الخيار الأخير لا الأول في أي ظروف كانت. وفي الحالات التي يكون فيها استعمال القوة مبررا، لا بد أن يكون هذا الاستعمال متناسبا ومحدودا وموجها نحو حث أصحاب المصلحة على العودة إلى مائدة التفاوض.

٥ - واسترسل يقول إن البرازيل تدعم جهود إدارة عملية حفظ السلام لإدخال التكنولوجيات الحديثة في عمل البعثات، بما يعين حَفَظة السلام على الوفاء بالولايات المنوطة بهم ويساعد في تعزيز أمن القوات وأمن المدنيين في البيئات المتقلبة.

لكن المعايير المنظِّمة لاستعمال المركبات الجوية بدون طيار، على سبيل المثال، لا بد أن تكون متوافقة تمام التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأن تحترم بدقة الحدود الموضوعة لولايات حفظ السلام وألا تنتهك سيادة الدول أو تتسبب في تهديد للمدنيين. وأشار إلى بعض الموضوعات التي يتعين أن تنظر فيها اللجنة الخاصة في دورتها المقبلة وتشمل، تحديد الجهة التي توفر وتشغّل مثل هذه المعدات؛ والكيفية التي يمكن بها ضمان استخدام المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها أجهزة المراقبة، من قبيل المركبات الجوية بدون طيار، استخداما حصريا لتعزيز الأداء العملياتي؛ والكيفية التي تستطيع بها الدول الأعضاء أن تضمن عدم تسرب هذه الاستخبارات.

٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فلاحظ أنه وإن كان يتعين عدم تكليف الأفراد العسكريين بمهام لم يجر تهيئتهم للقيام بها، فإن عدم النظر إلى ترادف حفظ السلام وبناء السلام يمكن أن يؤدي إلى زيادة خطر الانتكاس إلى التراع. وفي هذا السياق رأى أن ثمة حاجة لتوافر المرونة والتواقت، وضرب مثلا على ذلك الحالة التي يجري فيها نشر قوات هندسية للقيام بأنشطة موجهة نحو الوفاء باحتياجات اجتماعية واقتصادية ملحّة. وأضاف قائلا، إن التعاون المشترك بين الوكالات مطلوب لتحقيق أفضل استعمال ممكن لقدرات حفظ السلام.

٧ - وأشار إلى التأييد القوي الذي توليه البرازيل لمبادرات تعزيز الحوار حول مسائل حفظ السلام من أجل إتاحة الإمكانية لظهور برنامج مشترك ينبثق عن مجموعة متنوعة من الرؤى والتجارب. وأضاف أن عمليات حفظ السلام تهم الدول الأعضاء كافة، ولا بد من ثم أن يجري إخضاعها لمناقشات مستفيضة وشفافة وديمقراطية في الجمعية العامة.

٨ - **السيد أشيكاوا** (اليابان): بدأ بالتأكيد على اعتزام اليابان مواصلة تعزيز جهودها من أجل إحلال السلام والرخاء في العالم، متعاونة في ذلك مع المجتمع الدولي، وأنها ملتزمة التزاما كاملا بالمساهمة الاستباقية في مهمة حفظ السلام التي اعتبر أنها تحظى بمنزلة رئيسية. وقال إن بعثات حفظ السلام تُطالَب الآن بالقيام بمهام متعددة الأبعاد للاستجابة لأحوال متشابكة. ولاحظ أن قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣) يرسي قاعدة راسخة لوجود البعثة المتعددة الأبعاد الناجحة في المستقبل، وأكد أن اليابان ستواصل المساهمة في تحسين هذا المفهوم الجديد.

٩ - وانتقل إلى موضوع آخر فقال إن اليابان شددت على مسألة بناء السلام طوال السنوات العشرين التي انخرطت فيها في عمليات حفظ السلام. ففي تيمور - ليشتي، وفّرت المهندسين وأفراد الشرطة والدعم لأغراض بناء القدرات والدعم الانتخابي، وأسهمت بذلك في التنمية الاقتصادية وترسيخ سيادة القانون وفي العملية السياسية. وفي هايتي، شاركت الوحدة الهندسية التابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية في جهود الإنعاش التي أعقبت وقوع الزلزال مباشرة، وشاركت في زرع بذور التنمية المستقبلية. وفي الوقت الراهن، تشارك الوحدات الهندسية اليابانية في جهود بناء الدولة في جنوب السودان. وأضاف أن الوحدات الهندسية تعاونت أيضا في السنوات الأخيرة وبشكل وثيق مع كتائب المشاة في مهام بناء السلام في مراحل مبكرة، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية والمشاركة في أنشطة إعادة الإعمار. وحيث تتجه هذه البعثات الآن إلى القيام بدور أكبر في دعم التنمية قياساً إلى ما كانت تقوم به في الماضي، زادت تبعاً لذلك أهمية تحقيق الانتقال الناجح إلى مرحلة بناء السلام.

١٠ - ومضى يقول إن القدرات المدنية تحتاج إلى تعزيزها أيضا. فلكي تتمكن أي بعثة من إنجاز مهامها المتعددة الأبعاد، تحتاج إلى توفير طائفة مختلفة من الخبرات المدنية في مجالات من قبيل السلامة والأمن والعدالة وأداء الوظائف الأساسية للحكومة وإعادة التنشيط الاقتصادي فضلا عن

كفالة وجود العمليات السياسية الشاملة. وأكد أن اليابان ستواصل تقديم الموارد البشرية الملائمة للاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما توفير فرص التدريب في مجموعة كبيرة من الميادين ذات الصلة.

١١ - وطالب أيضا بإيلاء الاهتمام لمسألة القيود المالية التي تقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء فيما يتصل بحفظ السلام، ورأى أن أداء البعثة يمكن أن يشهد تحسناً كبيرا إذا ما جرى اتباع توجيهات تشغيلية واضحة ومحددة وتطبيق دورات للتقييم المنهجي. وأعرب عن تأييد اليابان القوي للمبادرة الجارية بشأن وضع أدلة معيارية للقدرات، وأبدى استعدادها للمساهمة على وجه الخصوص في وضع دليل بشأن القدرات الهندسية.

١٢ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة مطالبة حاليا بأن تستجيب بموارد محدودة لمجموعة كبيرة من الطلبات المتعلقة بالسلام والأمن، وفي ضوء ذلك فإن مفهوم البعثات ذات الأحجام المثلى يحظى بأهمية خاصة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالوقت المناسب لتخفيض حجم هذه البعثات وإغلاقها الذي يحتاج إلى تقييم متروٍ للأحوال المتغيرة في الميدان ومواءمة خطط الانتقال التي تُتبع استجابة لذلك. وباعتبار أن البعثات المتعددة الأبعاد تتضمن مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة على الأرض، رأى أن توافر المهارات القيادية دقيقة الإعداد مطلوب لإدارة هذا المجتمع المعقد على أن يُبدى في الوقت نفسه الاحترام الكامل للملكية الوطنية للدولة المضيفة. وأكد دعم اليابان للجهود الجارية لتوفير التدريب لمساعدة قيادات البعثات على الارتفاع إلى مستوى هذا التحدي.

١٣ - وأردف يقول إن المناقشة المتعلقة بحفظ السلام التي تجري في اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة تكتسي أهمية فائقة بالنسبة لتوجيه المرحلة التالية من تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من زاوية التعرف على التحديات التي تجابه حفَظَة السلام على أرض الواقع والتصدي لها. واختتم قائلا إن اللجنة الخاصة تتسم بطابع فريد لأنها قادرة على توفير صورة شاملة لتحديات حفظ السلام وتقديم حلول كلية في مجال السياسات. ورأى أنه ولو كان مؤسفا عدم التمكّن من إحراز تقدم مادي في دورة عام ٢٠١٣، فلا بد ألا تتوقف الجهود التي تستهدف إحياء العملية التي تضطلع بها اللجنة.

١٤ - **السيدة أونغ** (ميانمار): رأت أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام يتطلب دعما مستمرا عن طريق التنسيق الفعال بين عمليات حفظ السلام وهندسة بناء السلام. وطالبت لجنة بناء السلام وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة بأن تعمل بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية تماشيا مع مبدأ الملكية الوطنية والأولويات الوطنية.

١٥ - وقالت إن ميانمار تشدد على أهمية ضمان سلامة حفظَة السلام الذين يعملون في أحوال خطيرة في بعثات تنتشر حول العالم. واعتبرت أن حماية المدنيين، ولا سيما الأشد ضعفا، يتعين أن تكون باستمرار الاعتبار ذا الأولوية في جميع عمليات حفظ السلام. ويتعين أيضا أن تراعي هذه البعثات المبادئ الأساسية المتعلقة بموافقة الأطراف والحياد واستعمال القوة دفاعا عن النفس أو دفاعا عن الولاية المأذون بها من مجلس الأمن.

١٦ - ومضت تقول إن تعزيز قدرات بعثات حفظ السلام ضروري للتنفيذ الفعال للولايات المنوطة بها. وأعربت عن ترحيب ميانمار بتقييم احتياجات التدريب الذي ستضطلع به دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. ورأت ضرورة أن يجري في سياق هذا التدريب دراسة المزايا المقارنة المتاحة لدى الجهات الموفرة للتدريب، وأن يُستعان في ذلك بنهج شامل ومتناسق. وأعربت أيضا عن تأييد ميانمار لوضع استراتيجية عالمية للدعم الميداني، من أجل تعزيز آنية تقديم الخدمات والمساءلة والشفافية والكفاءة، ورحبت

بالجهود التي تستهدف الاستجابة للاحتياجات اللازمة من القدرات المدنية في عمليات حفظ السلام ولا سيما تطوير وتقييم منصة مضاهاة القدرات (كابماتش) المتاحة على الإنترنت. وأعربت ميانمار أيضا عن ترحيبها ببدء العمل في عام ٢٠١٣ بمشروع أموجا لتخطيط الموارد في المؤسسة على أساس تجريبي في ١٤ من بعثات حفظ السلام الذي تعتقد أنه سيؤدي إلى تسهيل إدارة موارد الأمم المتحدة، وأضافت أن ميانمار تضم صوتها إلى أصوات الوفود الأخرى في الدعوة أيضا إلى الالتزام بأداء الاشتراكات المالية المقررة غير المدفوعة في الوقت المحدد لها ودون أي شروط. وأكدت أنه بالرغم من القيود المالية التي تعانيها ميانمار، تحرص دائما على دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد.

١٧ - **السيدة سميث** (النرويج): قالت إن وضع ولايات واقعية وتوفير موارد كافية يظل دائما اعتبارا أساسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع ذلك تواجه هذه العمليات بيئات متزايدة المطالب مثلما حدث في مالي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت إن النرويج تدعم دعما كاملا الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لوضع أولويات تكفل فعالية التكاليف والأداء، من خلال تحديد الحجم الأمثل للبعثات واتباع النهج المدفوع بالقدرات، وأنها تشعر بالتشجّع إزاء العمل الرامي لوضع معايير للقدرات، واقترحت وضع معايير مماثلة للمهندسين لتعزيز القدرة العامة للعمليات على إنجاز نتائج ملموسة.

١٨ - ومضت تقول إن النرويج تثني على القيام بشكل سبّاق بإدراج إمكانية استخدام الأنظمة الجوية التي تعمل بدون طيار. وترى أن ثمة حاجة أساسية لوجود مبادئ توجيهية مناسبة لمثل هذه الأنظمة، وإن كانت مقتنعة بأنها ستعطي دفعة لقدرات البعثات على حماية المدنيين وزيادة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة. ولاحظت أن تحديات الانتقال التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعيق قدرتها على حماية المدنيين، وأنه لو كان بإمكانها استخدام الأنظمة الجوية التي تعمل بدون طيار لكان من شأن ذلك أن يعزز قدرتها على تنفيذ هذا الجانب الحيوي من ولايتها.

١٩ - وأردفت تقول إن الأمم المتحدة تحتاج فيما يتعلق بمسألة إنشاء القوات إلى الانخراط مع جميع الدول الأعضاء لأجل أطول وبانتهاج منحى استراتيجي أكبر. ورأت أنه من الضروري وجود مساحة أكبر من القدرة على التنبؤ لزيادة إمكانية توفير جميع ما يلزم من قدرات وتوسيع قاعدة المساهمين بقوات، لأن هناك بلدان عديدة لديها آفاق تخطيط طويلة الأجل تحتاج في ضوئها إلى استيفاء عمليات سياسية شاملة سابقة على إجراءات النشر.

٢٠ - وقدمت التهنئة باسم النرويج لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لانتهائهما من صياغة مشروع السياسات المتعلقة بعمليات السلام التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة. ورأت أن المبادئ التوجيهية الاستراتيجية الجديدة تحسّن اختيار الأفراد وتدريبهم المسبق وتسهم في حدوث الانتقال المبكر والناجح. وأضافت أن فريقا من المستشارين الشُرطيين النرويجيين والكنديين المتخصصين الملحقين ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تمكنوا بنجاح من تنفيذ مشروع يتعلق بمنع ارتكاب العنف القائم على نوع الجنس في هايتي. وأكدت أن النرويج ستدعم جهود الأمم المتحدة لإنشاء أفرقة مماثلة في بعثات أخرى.

٢١ - وقالت إن النرويج ترحب بالتعزيز الجاري للشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبصورة أهم مع الاتحاد الأفريقي، وأثنت على الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية لموقفها الاستباقي بشأن إحلال السلام والاستقرار في القارة، مثلما حدث مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى وبالتعاون مع لواء التدخل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطالبت بمتابعة دقيقة لاستخدام لواء التدخل

والتعلم من الدروس المستخلصة من ذلك. وأشادت باسم النرويج بالتشديد المتزايد الذي تبديه المنظمات الأفريقية بشأن اتباع نهج شامل لعمليات السلام، بما في ذلك تعبئة القدرات المدنية، ورأت أن هذه المسألة تساعد بدورها في التقليل من معدل الشغور المرتفع في الوظائف المدنية في عمليات حفظ السلام.

٢٢ - وانتقلت إلى نقطة أخرى فلاحظت أن التوكيد على المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام يعزز بشكل واضح حماية المدنيين، غير أن انخفاض نسبة النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يزال مبعثا للقلق. وحثّت باسم النرويج الدول الأعضاء الأخرى على ترشيح مزيد من النساء، كما حثت الأمانة العامة على تعيينهن، وعلى نحو خاص في الوظائف القيادية ومنها وظيفة قائد القوة.

٢٣ - واختتمت قائلة إنه في وقت تواجه فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات جسام، بما فيها تزايد عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين النزاع المسلح والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب، تشعر النرويج بعميق الأسف إزاء عدم قدرة اللجنة الخاصة التوصل إلى اتفاق بشأن تقرير دورتها لعام ٢٠١٣، وقالت إنها تتطلع قُدماً إلى إجراء مناقشات مع أعضاء اللجنة الآخرين بشأن تحديد أساليب العمل التي يمكن أن تؤدي إلى الخروج بمحصِّلة إيجابية في دورة عام ٢٠١٤.

٢٤ - **السيد طومسون** (فيجي): أشار إلى أن بلده، فيجي، وهو بلد صغير يبدي منذ أمد بعيد التزاما ثابتا بحفظ السلام ويندرج ضمن البلدان العشرة الأكبر المساهمة بقوات مقارنة بعدد سكانه، يرى أنه يقع على عاتق كل دولة عضو المساهمة ما وسعتها قدراتها في صيانة السلام والأمن الدوليين من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد سعت فيجي إلى المشاركة النشطة في جميع جوانب المناقشات المتعلقة بسياسات حفظ السلام، وفي المسائل العملياتية المتصلة بما تقدمه من مشاركة في حفظ السلام.

٢٥ - وقال إن الثغرات في نشر القوات التي تعتري بعض البعثات الجديدة للأمم المتحدة، وخاصة في العناصر التمكينية مثل وحدات المهندسين، تزيد حدة الصعوبات التي تواجهها القوات الحاضرة في الميدان في تنفيذ الولايات المنوطة بالبعثات. وطالب الأمانة العامة بأن توفر باستمرار الدعم الكافي للقوات التي تُنشر على وجه الاستعجال في الأحوال الطارئة، وأن تكفل إمدادها بالدعم اللوجستي والأدوات اللازمة لاضطلاعها بالمهام التي تكلَّف بها. وأضاف أن الأفراد هم جوهر أي عملية لحفظ السلام، وهم في الغالب المساهمة الوحيدة التي يمكن للدول الأعضاء أن تقدمها بشكل معقول. وحذّر من خلق شعور لدى البلدان المساهمة بقوات بأن مساهماتها تعتبر بشكل ما غير كافية، لافتقارها إلى عناصر تمكينية مثل ناقلات الأفراد المدرعة أو طائرات الهليكوبتر. وقال إن العبء ينبغي في الواقع أن يقع على عاتق الأمانة العامة من أجل تيسير التعاون الثلاثي في حفظ السلام على النحو المتوخى في التقارير المتتالية للجنة الخاصة. وأكد ضرورة التشديد على إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء واعتبر أنها ستكون مثمرة للغاية في التخفيف من أوجه القصور التي تعتري توفير القدرات التمكينية.

٢٦ - واسترسل يقول إن فيجي شعرت بخيبة أمل كبيرة لعدم صدور توجيهات سياسية من اللجنة الخاصة للسنة الحالية، خاصة وأن الفشل في التوصل إلى مُحصّلة متفق عليها نشأ على ما يبدو عن عدم الاتفاق على الشكليات وأساليب العمل أكثر منه عن مسائل موضوعية. وتمنى أن يتمكن فريق ”أصدقاء الرئيس“ من تناول أساليب العمل تلك بما يجعل اللجنة الخاصة أكثر تجاوبا مع القضايا الناشئة وأفضل قدرة على توفير توجيهات فعالة في مجال السياسات. واسترسل يقول إنه يتساوى مع ذلك في الأهمية مجموعة المسائل التي تناولها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى وعبّرت عنها الجمعية العامة في وقت لاحق في قرارها ٦٧/٢٦١. ولاحظ أن القضية الأساسية تكمن في ضرورة

تعويض البلدان المساهمة بقوات بمعدل عادل ومعاصر لتسديد تكاليف الخدمات المتعلقة بقواتها. وقال إن تعديل فترات التناوب وجزاءات استمرار عدم صلاحية المعدات المملوكة للوحدات أو عدم وجودها يهدف إلى تعزيز الكفاءة، لكنه من غير المعقول توقّع أن يقوم المساهمون بقوات، وأكثرهم بلدان صغيرة و/أو بلدان نامية، بإعانة ميزانية حفظ السلام، لأن الكثير من هذه البلدان يدفع لأفراده معدلات تزيد عما تردّه إليها الأمم المتحدة، ويتحمل أيضا تكاليف إضافية تتعلق بالنشر. وأضاف أن تضحيات رجال ونساء هذه البلدان على جبهات الواجب، والتزامها بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي ألا يأتي على حساب الجهود الإنمائية فيها. ومن هنا، تحث فيجي الأمانة العامة بقوة أن تراعي في سياق تنفيذ القرار ٦٧/٢٦١ تلبية احتياجات البلدان المساهِمة بقوات بشكل أكثر دقة. فالانتقال إلى دورة تناوب مدتها ١٢ شهرا على سبيل المثال، يضاعِف المدة التي تكون فيها القوات بعيدة عن الوطن، ويكون معناه ضرورة أن تراعي عملية اتخاذ القرار احتياجات رعاية القوات. كما أن البلدان المساهِمة بقوات التي توفر معدات مملوكة للقوات تحتاج أيضا إلى قدر أكبر من المساعدة. وأخيرا، لا بد في أي مراجعة لمعدلات تسديد تكاليف القوات أن تجري مقارنة التكاليف الجارية بالتكاليف المعمول بها، مع مراعاة أن المعدل الحالي البالغ ١ ٠٢٨ دولارا للشخص الواحد في الشهر هو معدل محدد منذ أكثر من عشرين عاما. وإذا قامت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بتناول هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة، كمجتمع لحفظ السلام موحد في أهدافه، سيكون بإمكانها تحقيق النجاح في استعادة السلام، وفي الوقت ذاته إظهار تقديرها لحفظَة السلام التسعة والسبعين الذين جادوا بأرواحهم في عام ٢٠١٣ وحده.

٢٧ - **السيد ووركي** (إثيوبيا): أكد التزام إثيوبيا الثابت بحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي يعكسه كونها أحد البلدان الرئيسية المساهِمة بقوات عسكرية وشرطية على مدى أكثر من ستة عقود، فضلا عن كونها المساهِم الرئيسي في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٢٨ - وقال إنه مما لا شك فيه أن التعقّد المتزايد والديناميات المتغيرة لعمليات حفظ السلام تستدعي إدخال تعديلات على السياسات التي توجّه هذه العمليات. ولاحظ أن عجز هذه السياسات في الوقت الحاضر عن الاستجابة للأحوال الفعلية القائمة على أرض الواقع، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الثقة في حفظ السلام، وسيستدعي إجراء مراجعة صريحة وشاملة. ورأى أن ظهور تهديدات أمنية جديدة، وتطور الأدوار التي تناط بحفظ السلام، والمسائل المتعلقة بسلامة حفظَة السلام واستعمال القوة والعمل بتكنولوجيات متقدمة، تحتاج إلى دراستها كلها بشكل منهجي مع إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل كافة أعضاء الأمم المتحدة.

٢٩ - ونبّه إلى ضرورة ألا يستتبع الابتكار في التصدي لهذه التحديات التخلي بأي شكل من الأشكال عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما فيها مبدأ الحياد. لكنه لاحظ أن الحياد لا يعني على وجه القطع اتخاذ موقف وسيط بين الشر المحض الذي تمثله مجموعات إرهابية مثل حركة الشباب في الصومال أو تنظيم القاعدة في مالي، وبين الحكومات الشرعية وبعثات حفظ السلام المنشورة في هذين البلدين من أجل كبح جماح الإرهاب. وأضاف أن الادعاء بأن شدة الارتباط بين الأمم المتحدة وبعثات دعم السلام يمكن أن يقوض حيادية المنظمة، لا يبدو صحيحا تماما.

٣٠ - واسترسل يقول إن إثيوبيا تؤيد الدور المبدئي الذي تؤديه اللجنة الخاصة في تطوير جميع المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات المتصلة بحفظ السلام، وتشعر بالأسف لعدم تمكّن اللجنة الخاصة من اعتماد تقرير فني في عام ٢٠١٣. واعتبر أن قيام ثقة متبادلة وتعاون وتفاعل وثيق فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المساهِمة بقوات يمكن أن يقلل

مساحة عدم الفهم ويزيد فعالية عمليات حفظ السلام. كما أنه ليس من قبيل المبالغة التشديد على ضرورة القيام بشكل كافٍ وآني بتوفير الموارد المالية واللوجستية والبشرية، بما فيها العناصر التمكينية الحاسمة مثل الأصول الجوية. وأوضح أن البعثات تواجه قدرا كبيرا من الصعوبة في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، وهي مهام معقدة أصلا، إذا عازتها الموارد الأساسية وبالأخص في سياق الأحوال الخطيرة. كما أن توفير الخدمات على مستوى البعثة لا يزال مصدرا لشاغل كبير. وعلاوة على ذلك يمثل تسديد تكاليف المعدات المملوكة للقوات وتكاليف القوات في الوقت المحدد وبالشكل الوافي عنصرا حاسما لضمان الإدارة السلسة لشؤون البعثات، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على سرعة تسديد تعويضات الوفاة والعجز. وعلى الأمم المتحدة أن تضمن توافر القدرة والشروط المادية الضرورية لدى البلدان المستعدة والقادرة على المساهمة بحفظة السلام، من أجل تهيئتهم وتدريبهم وتزويدهم بالعتاد، والتأكد من أنها تفهم تماما المعاملات الإدارية المرتبطة بعمليات حفظ السلام. ولا بد أن يتضمن ذلك تقديم الدعم المباشر للبلدان المساهِمة بقوات، وإسداء التعاون من أجل تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

٣١ - **السيد وانغ مينْ** (الصين): استهل ملاحظِا ما طرأ في السنوات الأخيرة من تطورات على ولايات عمليات حفظ السلام والتحديات التي تواجهها. ودعا المجتمع الدولي إلى بناء التوافق وتدعيم الوحدة والعمل يدا بيد من أجل تعزيز عمليات حفظ السلام وتحسين تسييرها وكفاءتها. وأضاف أن نظر اللجنة الرابعة في عمليات حفظ السلام، وقيامها بالتحليل الدقيق للتجارب والدروس المستفادة، يسهم في فهم المجتمع الدولي للأحوال الراهنة لعمليات حفظ السلام ويمكّنها من التواكب مع متطلبات العصر.

٣٢ - واسترسل يقول إنه من الضروري أن تستمسك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دوماً بالمبادئ الأساسية الثلاثة المتمثلة في الموافقة والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وأن هذه المبادئ هي الأساس الذي تستند إليه ثقة الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام ودعمها لهذه العمليات. وأضاف أن مجلس الأمن أذِنَ على أساس استثنائي بنشر لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشفوعا بنص محدد بألا يشكل هذا النشر سابقة ولا يرتب أي أثر على المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، وهي مبادئ تَحترم سيادة الدول المعنية وتمتثل بدقة لقرارات مجلس الأمن وتستفيد استفادة كاملة من المزايا السياسية للأمم المتحدة وتشدد على منع النزاعات وبذل المساعي الحميدة وتسهم في التوصل إلى التسوية السلمية للنزاعات.

٣٣ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن عمليات حفظ السلام تعتمد على وجود الدعم اللوجستي الموثوق والكافي. كما أن الولايات الجديدة والبيئات المتزايدة التعقُّد يستتبعها زيادة الطلب على الموارد والمعدات. غير أن بعض البعثات يعوزها ما يكفي من المعدات والدعم اللوجستي والتدريب والتمويل. وفي الوقت نفسه تتزايد باستمرار توقعات الدول الأعضاء من عمليات حفظ السلام مع زيادة اشتراكاتها المقررة لأغراض عمليات حفظ السلام؛ ودعا الأمانة العامة إلى استخدام الموارد المتاحة بشكل فعال وألا تألوا جهدا في تجنّب الازدواجية والهدر.

٣٤ - ومضى يقول إن ضمان التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام يتطلب من مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهِمة بقوات تعزيز التواصل والتنسيق فيما بينها. ورأى أنه يتعين على الأمانة العامة أن تحرص عند صياغة الولايات على وضع تقديرات دقيقة للحالة على أرض الواقع وطرح معلومات واقعية على مجلس الأمن. وعليها أيضا في أثناء التنفيذ أن تقدم إفادات دورية للمجلس وتلتمس منه توجيهات

في مجال السياسات المتعلقة بالترتيبات والأنشطة المحددة للقوات، فضلا عن التواصل بسرعة مع البلدان المساهمة بقوات. ودعا أيضا الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، وأن تستفيد من المعرفة الأفضل المتاحة للمنظمات الإقليمية بالأحوال على أرض الواقع ومن قدرتها على تنسيق التدريب العملياتي. وعلى الأمم المتحدة أن تساعد المنظمات الإقليمية عن طريق توفير التدريب وتقاسم المعلومات ومقارنة الخبرات.

٣٥ - واختتم بقوله إن الصين تساهم في الوقت الراهن بزهاء ١ ٨٠٠ فرد من حفظَة السلام يخدمون في تسع من مناطق البعثات المنتشرة حول العالم، وقد قامت في الآونة الأخيرة بتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية في مجالات حفظ السلام. وأكد إلى أن الصين تداوم على المشاركة في عمليات حفظ السلام بشكل نشط وأنها ستواصل عمل ذلك.

٣٦ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي): استهل قائلا إن الولايات بالغة التعقيد التي صيغت مؤخرا لكي تنفذ في سيناريوهات تنطوي على مخاطر هائلة، تعكس تغييرا جوهريا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وما يترتب عليها من تبعات يصعب التنبؤ بها. وقال إن أوروغواي لهذا السبب تأخذ بنهج قائم على الحرص الشديد، ولا سيما إزاء التغييرات المهمة التي أدخلت في إجراءات استعمال القوة، وتشدد على أن مثل هذه الحلول إنما تمثل حلولا مخصصة تُستخدم لمواجهة أحوال محددة وليست نموذجاً يُحتذى في بعثات حفظ السلام في المستقبل. غير أن عدد الاعتداءات التي يتعرض لها حفظَة السلام يبدو أنها لسوء الطالع في ازدياد، ولا بد من مضاعفة الجهود التي تُبذل من أجل تخفيض هذه المخاطر. وأضاف أن استعمال التكنولوجيات الحديثة يمكن أن يساعد في هذا المجال، وفي أداء المهمة الحاسمة المتعلقة بحماية المدنيين أيضا، إلا أنه من المهم التمهّل حتى تتم الموافقة على إطار عمل بشأن استعمالها تقبله كافة الأطراف المعنية. ورأى أن البارامترات المطبّقة في الحالة المتعلقة باستخدام المركبات الجوية بدون طيار من قِبل منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن أن تشكل أساسا جيدا لمثل هذه المناقشات.

٣٧ - ومضى يقول إن التطورات الأخيرة تُبرز بشكل أوضح أهمية الطابع المتعدد الأبعاد لبعثات حفظ السلام، وأهمية دعم العمليات السياسية وتعزيز قدرات الدولة المضيفة (ولا سيما القدرات المتعلقة بتأكيد سيادة القانون) والمساهمة بشكل ملموس في بناء السلام في وقت مبكر. وبدون هذه الجوانب كان سيستعصي على وجود الأمم المتحدة تهيئة الأحوال المؤاتية لإحلال السلام والاستقرار بشكل مستدام. ومضى يقول إن مفهوم الشراكة الشامل لعدة قطاعات لازم لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلام لكي تعمل بشكل سليم، كما أن التوافق الواضح الواسع النطاق بشأن إحياء هذه الشراكة يبعث على التشجع. وأشار إلى أن أحد التطورات الإيجابية الحاصلة يتمثل في إعادة تنشيط التعاون الثلاثي عن طريق الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي يعقد اجتماعات مفتوحة مع أعضاء اللجنة الخاصة تتناول مواضيع محددة. وقال إن أوروغواي ليست وحدها التي تحث على الاستعمال المتناسق والمنتظم للأدوات القائمة من أجل تحسين الشفافية وزيادة التفاعل بين الأطراف التي تتولى رسم الولايات والأطراف التي تتولى تنفيذ هذه الولايات، لكنها ترى أن مثل هذه الآليات ليس بديلا عن اللجنة الخاصة. ولاحظ أن السلامة التشغيلية للجنة الخاصة تمثل ”أداة التحقق“ لتقييم هذه الشراكة في ظل القدر الكبير من المناقشات التي تدور حولها. وأكد أن أوروغواي ستواصل العمل النشط والبناء بالاشتراك

مع بلدان رئيسية أخرى مساهمة بقوات لتمكين اللجنة الخاصة من تهيئة المناخ وصياغة أساليب العمل الضرورية للدفع قُدما بالمفاوضات الفنية في دورتها المقبلة. وقال إن القيام بذلك يمثل مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء وتمثل أقل مسعى يمكنها أن تقوم به إكراما للكفاح اليومي لآلاف الرجال والنساء الذين يجابهون الصعاب والمخاطر في مختلف عمليات حفظ السلام.

٣٨ - **السيدة بربيري** (جنوب السودان): رأت أن حفظ السلام أداة حاسمة ليس فقط لصون السلام الدولي بل أيضا للاستقرار الإقليمي والوطني، وعلى الأخص في بلدان ما بعد انتهاء النزاع مثل جنوب السودان. وأعربت باسم وفدها عن الترحيب بقرار مجلس الأمن ٢١٠٩ (٢٠١٣) بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والذي يعيد تأكيد المهام المنوطة بالبعثة من أجل دعم حكومة جنوب السودان في مساعيها لبناء مؤسساتها والاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية. وقالت إن الحكومة تقر بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل تدعيم السلام والأمن على أرض الواقع وتهيئة الأحوال لعملية التنمية، ودعمها لمساعي الحكومة الرامية إلى تعزيز قطاعات الأمن والسلام وبسط سيادة القانون.

٣٩ - واسترسلت تقول إن وجود السلام الشامل والدائم مع السودان يمثل أعلى أولويات حكومة جنوب السودان، التي ستواصل العمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل توطيد السلام في منطقة أبيي. وأعربت عن مشاعر العرفان التي يكنّها جنوب السودان لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، لما تقوم به من صيانة السلام والأمن في منطقة نجوك دينكا. لكن الحكومة لا تزال قلقة بوجه خاص بشأن الحالة في ولاية جونجلي، التي تمثل تحديا لقدرة البلد على حماية مواطنيه. وقد أصدرت الحكومة عفوا عاما وشكّلت لجنة للمصالحة والالتئام الوطنيين سعيا إلى معالجة النزاع بين القبائل في جونجلي. لكن قلة القدرات المتاحة للحكومة ورداءة شبكات الطرق والقيود المفروضة على تنقل أفراد قوة الشرطة تؤثر جميعها بالسلب في الحالة. وتتطلع حكومة جنوب السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتقاسم البيانات والمساعدة في بناء قدرات الإنذار والاستجابة المبكّرين، على الصعيدين الوطني والقطري. وأضافت أن الانتقال التدريجي للقدرات من بعثات حفظ السلام إلى الحكومات الوطنية أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية مسألة حاسمة لصون السلام والأمن. ومن المهم لذلك أن يجري تمويل هذه العملية عن طريق الميزانية العادية أو من خلال الشراكات مع المساهمين في عمليات حفظ السلام.

٤٠ - وقالت إن جنوب السودان يشدد على أهمية احترام بعثات حفظ السلام للقوانين والأنظمة المحلية، وأعربت عن تقديرها للتعليقات التي أبدتها وكيلة الأمين العام للدعم الميداني بشأن المساءلة ومدونة قواعد السلوك وعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ورأت أنه من الضروري أن يتحلى حفظَة السلام بالحساسية للبيئة الاجتماعية وأن يبدوا الاحترام لثقافة وعادات السكان الذين يخدمونهم.

٤١ - واختتمت قائلة إن حكومة جنوب السودان تعرب عن خالص تعازيها لوفاة العسكريين الهنود الخمسة وطاقم الطائرة الروس الأربعة في ولاية جونجلي، وتتقدم لجميع البلدان المساهمة بقوات بالشكر لما تبديه من عزم على تدعيم السلام.

٤٢ - **السيد قيدروف** (قيرغيزستان): قال إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الوسيلة الأفضل عادة لحل المنازعات ذات الطبيعة الإثنية أو الدينية التي تنشب داخل الدول. وشدد على ضرورة أن تكون هذه العمليات قادرة على الاستجابة بشكل فعال للنزاعات الناشئة والتحديات السياسية الجديدة والتهديدات التي تحيق بالسلام والاستقرار، وأشار في هذا الصدد إلى التقدم الكبير المتحقق بالفعل كماً وكيفاً. ومضى يقول إن وفده يؤيد النهج المركّب لحفظ

السلام كما يؤيد مواصلة تعزيز التعاون فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهِمة بقوات والبلدان المضيفة.

٤٣ - واسترسل قائلا إن تسوية النزاعات تتطلب توليفة من الوسائل العسكرية والدبلوماسية والوسائل الأخرى، وإن الامتثال لغايات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، شرط جوهري في هذا الخصوص. ودعا أيضا إلى وجوب احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام. وقال إن قيرغيزستان تعلق أهمية خاصة على تعزيز السلام والتنمية المستدامة في الفترات اللاحقة لانتهاء النزاع، وتدعو إلى إيجاد آليات على قدر أكبر من التطور لحشد الموارد، التي يتوقف عليها إلى حد كبير نجاح عمليات حفظ السلام. ومن الضروري أيضا أن يجري تدعيم القدرة التشغيلية لإدارة عمليات حفظ السلام وزيادة فعالية أنشطة حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في وحدات حفظ السلام. وأثنى على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن في سبيل زيادة عدد النساء في المناصب القيادية، وبخاصة مناصب الممثلين والمبعوثين الخاصين وفي العمليات الميدانية.

٤٤ - وأضاف أن توسيع نطاق عمليات حفظ السلام والأدوار التي تضطلع بها، يحتاج بدوره مزيدا من الفعالية من جانب المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ويتعين على الأمم المتحدة أن توسع آفاق تعاونها مع الشركاء التقليديين ومع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وأعلن أنه جرى بالفعل توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة عمليات حفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤٥ - وأوضح أن لقيرغيزستان ٣٣ من المراقبين العسكريين وموظفي الشرطة المدنية يخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا وجنوب السودان ودارفور وهايتي؛ وأن قيرغيزستان أيضا كانت من أوائل البلدان التي ترسل مراقبين عسكريين إلى سوريا للمساعدة في حل النزاع ومساعدة المدنيين. وأكد أنه رغم قلة موارد قيرغيزستان، استطاعت في السنوات القليلة الماضية إحراز تقدم كبير في وضع تشريع جديد ناظم لمشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وجرى أيضا إرساء تعاون مشترك بين عدة وكالات في مسائل اختيار وتدريب المرشحين الذين يوفدون لأداء مهام في سياق هذه المشاركة. وفي هذا الصدد، أبلغت قيرغيزستان إدارة عمليات حفظ السلام نيّتها توفير مستشفى ميداني من المستوى الثاني. واختتم قائلا إن بلده سيواصل المشاركة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحفظ السلام ما دام قادرا على القيام بذلك، كما سيواصل العمل على تدعيم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

٤٦ - **السيد أديب** (الهند): استهل قائلا إن الهند، التي أسهمت بما يربو على ١٥٠ ٠٠٠ من حفظة السلام نُشروا في كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة تقريباً، تبدي اهتماما راسخا والتزاما دائما بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الموافقة والحياد وعدم استعمال القوة، بقيت صامدة بالرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على حفظ السلام، ابتداء من بعثات مراقبة الهدنة في السنوات الأولى لنشأتها وصولا إلى البعثات الراهنة ذات الولايات المتعددة. ولاحظ أن حفظ السلام يقيَّم دائما كتجربة قائمة بذاتها، لكن السلام الدائم يتوقف عادة على وجود عملية سياسية شاملة يحالفها النجاح.

٤٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن المبادرات الرئيسية لسياسات حفظ السلام تُتخذ خارج نطاق اللجنة الخاصة، وهو ما يفضي إلى الاعتماد على عناصر من خارج الجمعية العامة ويتسبب في الحكم على المنخرطين في حفظ السلام من جانب أطراف لم يكن لها دورا فيها، وأن مؤدى ذلك تشوّه منظومة سياسات حفظ السلام على مدار الزمن. ودعا

إلى أن تكون المشاورات المتعمقة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية جزءا متمما لعملية صياغة الولايات. واعتبر أن التقييم الصحيح للولايات وإقرانه بالموارد المناظرة يمكن أن يجلب شعورا بالواقعية إلى التوقعات المنتظرة من أهداف البعثة وإنجازاتها. ورأى أن تنشيط اللجنة الخاصة ضروري حتى يمكن استعادة القواعد الديمقراطية التي تقوم عليها وتعزيز الشراكة الثلاثية فيما بين الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة. وقال إن حفظ السلام لا يمكن أن يدار كشأن تنفيذي تحت أي ظرف من الظروف.

٤٨ - وأضاف أنه مما يؤسف له أن البلدان التي أوفدت مئات الآلاف من الرجال لخدمة حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة لا تزال موجودة على الهامش، بما في ذلك في إدارات المقر. وأعرب عن ترحيب الهند بتأكيدات وكيلة الأمين العام لشؤون الدعم الميداني بأنه سيجري اتخاذ تدابير تصحيحية في هذا المجال. وأكد على ضرورة التعامل مع رفاه الجنود وسلامتهم بطريقة تتسم بالمسؤولية. وقال إن عدم الاكتراث الذي يُبدى إزاء شئون الأفراد، مثل تسديد تكاليف الجنود، يتسبب في حدوث انفصام بين الميدان والمقر. وأضاف أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للأمين العام أنشئ من أجل تسوية الشكاوى المزمنة للأفراد الموجودين في الميدان، ولا بد أن تظل النتائج التي يتوصل إليها ملتزمة بتحقيق هذا الهدف. إلا أن تخصيص الموارد يعجز لسوء الطالع عن ملاحقة التوسع في الولايات. وقد باتت بعثات حفظ السلام المحمَّلة فوق الطاقة والتي يعيقها قلة الأفراد والمعدات، مطالبة بأن تعمل أكثر وأكثر بموارد متناقصة.

٤٩ - وقال إن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة. فجميع المهام الحاسمة لبناء السلام مدخلها المشاركة الاستباقية لحفظة السلام. ولا بد أن يجري من ثم توجيه الاستراتيجيات والنُهج للاستفادة من عناصر القوة تلك. ونظرا إلى أن ثلثي الوجود الميداني للأمم المتحدة يتكون من أفراد مرتدين للزي الرسمي، لا بد أن يقوم تآزر بين حفظ السلام وبناء السلام مع التأكيد على التكامل المتبادل بينهما، بدلا من الفصل الجامد بين المهام المدنية والعسكرية. وأضاف أن الهند تتطلع باهتمام بالغ في هذا الصدد إلى تنفيذ عملية استعراض القدرات المدنية التي طال انتظارها.

٥٠ - واختتم قائلا إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا يعملون فحسب في تضاريس وظروف بالغة الخطورة والصعوبة، بل يعانون أيضا من زيادة حادة في الاعتداءات التي تشنها عليهم الجماعات المسلحة. وأكد واجب الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات حازمة ضد مقترفي هذه الأعمال وكفالة مثولهم أمام العدالة.

٥١ - **السيد حنيف** (ماليزيا): أكد إيمان ماليزيا الثابت بالدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين، وأنها تنظر إلى عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة كأداة لا غنى عنها لتسوية كثير من النزاعات المسلحة داخل الدول وفيما بينها. وأوضح أن ماليزيا شاركت منذ عام ١٩٦٠ في ٢٠ من بعثات حفظ السلام، وفي بعثتين أخريين لحفظ السلام بقيادة الناتو، أنيطتا بولاية صادرة عن الأمم المتحدة. وأضاف أن هناك ٩٥٦ من الأفراد العسكريين والشرطيين التابعين لماليزيا يخدمون حاليا في سبع من بعثات حفظ السلام تقوم ماليزيا من خلالهم بدعم النهج المدفوع بالقدرة لحفظ السلام الذي تقترحه الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار مبادرة الآفاق الجديدة، إضافة إلى تنفيذ استراتيجية الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ومضى يقول إن عمليات حفظ السلام بدأت على مدار السنين تضطلع بدور متعدد الأبعاد، يتطلب من حفظة السلام العمل بقدر أكبر من الكفاءة وبنسق عملياتي أعلى. وقد جرى توسيع نطاق الولايات من أجل استيعاب مهام جديدة وصعبة تشمل توزيع المساعدة

الإنسانية ونزع سلاح المحاربين القدماء وتسريحهم وإصلاح قطاع الأمن وتنظيم الانتخابات ورصد تطبيق الجزاءات وحماية المدنيين. وأوضح أنه جرى في هذا السياق مؤخرا في مركز تدريب حفظ السلام في ماليزيا عقد حلقة عمل عن حماية الطفل ودورة دراسية عن حماية المدنيين برعاية المنظمة وقد حضرهما مشتركون من جميع أنحاء العالم.

٥٢ - وأعرب عن انشغال ماليزيا الشديد لتعليق مفاوضات اللجنة الخاصة جراء عدم الاتفاق على شكل التقرير. وقال إن اللجنة الخاصة هي الهيئة الوحيدة التي تدرس جميع جوانب مسائل حفظ السلام وينبغي أن يكون أمرها أولوية بالنسبة لجميع الدول. وأضاف أن ماليزيا تتطلع قُدماً للتوصل في وقت مناسب إلى حل ينجح في إخراج اللجنة من هذا الطريق المسدود.

٥٣ - ومضى يقول إن ماليزيا واعية لارتفاع سقف التوقعات المرجوة من الأمم المتحدة، والتي تعكس رغبة المجتمع الدولي في إحلال سلام دائم ومستدام في البلدان المنكوبة بالنزاع. واعتبر أنه من الأمور الحاسمة أن تواصل الدول الأعضاء توفير الدعم والموارد لبعثات حفظ السلام. وأضاف أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا يتحقق إلا بصون السلام والاستقرار، الذي يعين البلدان على تخصيص مواردها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء برفاه شعوبها. وقال إن لماليزيا خبرة في هذا المجال وأنها استخدمت بنجاح نهج كسب ”قلوب وعقول“ السكان المحليين، واستطاعت عن طريق سلوك هذا الطريق أن تهيئ في نهاية المطاف بيئة مفضية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٤ - **السيد كامو** (كينيا): استهل ملاحظاً أن عمليات حفظ السلام لا تزال تواصل بناء قدراتها لكي تستطيع التعامل مع ولايات مركّبة متعددة الأبعاد. وأضاف أن كينيا تشارك مشاركة كاملة في هذه العملية وتنخرط في بناء القدرات الإقليمية عن طريق توفير التدريب السابق على النشر للأفراد العسكريين والشرطيين وموظفي الإصلاحيات والمدنيين في المركز الدولي للتدريب على دعم السلام في نيروبي. وبالنظر إلى تعقّد النزاعات الراهنة وخاصة النزاعات الدائرة في أفريقيا، يحتاج حفظ السلام في وقتنا الحاضر إلى اتباع نهج معزز مدفوع بالقدرة، وعمليات مزودة بالموارد بشكل جيد، إضافة إلى دفع رواتب أفضل لحفظة السلام. ومن الأمور الحاسمة أيضا أن يجري قبل نشر بعثات حفظ السلام صياغة الولايات صياغة بيّنة، وأن يجري التخطيط للقوات وتشكيلها وتوفير الدعم اللوجستي المستدام لها. ولاحظ أن أصحاب المصلحة احتاجوا وقتا طويلا للغاية قبل أن يأذنوا بنشر لواء التدخل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتكميل جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن العالم يواجه الآن أكثر من أي وقت مضى قدرا أكبر من التطرف العنيف. فالجماعات الجهادية المتطرفة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة تحتل بشكل سافر مساحات غير محكومة أو تخضع لقبضة حكم ضعيفة في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما أن منطقة القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى التي تقع فيها كينيا، عُرضة أيضا للإرهاب جراء عدة عوامل ترتبط مباشرة بالسلام والأمن الدوليين، بما فيها عدم الاستقرار الإقليمي الناجم عن العديد من النزاعات الجارية والتحديات الإنسانية وأزمات اللاجئين الهائلة التي أسفرت عنها هذه النزاعات، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرصنة قبالة سواحل الصومال، والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والعاج. وقال إن هذه المسائل تحتاج

من مجلس الأمن أن يتصدى لها بوصفه ضامن السلام والأمن في العالم.

٥٦ - واسترسل يقول إن الجماعات التي تواجهها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تختلف عن الجماعات المعتادة للمتمردين، فهي جماعات للمتطرفين الذين يتبنون استخدام العنف. وتحتاج البعثتان إلى تزويدهما بالموارد الكافية لمواجهة التحديات الناجمة عن انخراطهما في حرب غير متناظرة. ومضى يقول إن المجتمع الدولي إذا تعامى عن هذه الحقيقة، فالوارد أن يتحول عديد من بعثات حفظ السلام في القريب العاجل إلى عمليات لمكافحة الإرهاب تكلَّف بولايات ذات نطاقات أوسع. وقال إن حفظ السلام لا ينبغي أن يكون هو الحل للنزاعات: إنما يتعيّن التشديد على استخدام آليات الإنذار السريع والتدخل السريع. فالتدخل الفرنسي الذي حال دون تمكين جماعات المتطرفين العنيفة من زعزعة استقرار مالي، والذي مهّد الطريق لحفظ السلام، نموذج جيد لمثل هذه الآلية. ويواجه حفَظة السلام أيضا التحدي المتمثل في حماية المدنيين دون وجود ضمانة لسلامتهم وأمنهم هم. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستثمر في موارد تسهم في تخفيض المعدل المرتفع والمتزايد للضحايا الذين يتساقطون من بين حفظة السلام.

٥٧ - ومضى يقول إنه من الضروري تعزيز النقطة التي يتقاطع عندها حفظ السلام وبناء السلام حتى يمكن الإحاطة بجميع عناصر مجتمع ما بعد انتهاء النزاع. فحفظَة السلام يقومون بتسهيل بناء السلام وإصلاح قطاع الأمن، وهو ما يستلزم فهم العنصرين كليهما في أثناء عمليات التدريب ومرحلة ما قبل النشر. ويمثل إصلاح قطاع الأمن عنصرا رئيسيا لأنه كلما ساعد المجتمع الدولي البلدان المضيفة في إنشاء مؤسسات موثوقة في وقت مبكر، بما فيها مؤسسات الشرطة وتعزيز سيادة القانون، كلما تسنى لحفظَة السلام الانتقال بخطى أسرع إلى مرحلة الاستقرار وبناء الدولة، اعتمادا على وجود ملكية وطنية معززة. وترى كينيا أنه لم يجر التصدي بالشكل الكافي لهذا المجال في دارفور وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

٥٨ - وأضاف أن المشاورات فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والكيانات الإقليمية والبلدان المضيفة تتسم بأهمية كبيرة في نجاح تنفيذ ولايات حفظ السلام. ولا بد من زيادة تعزيز هذه العلاقة عن طريق التفاعل الدوري الحقيقي من أجل غرس الثقة وكفالة التوافق في عملية اتخاذ القرار، ومن أجل تشجيع عمليات حفظ السلام المستدامة القائمة على أساس التنسيق بين الميدان والمركز. وعن طريق مثل هذه العلاقة استطاع الاتحاد الأفريقي أن يواصل صون السلام في دارفور والصومال وأفريقيا الوسطى ومالي. لكن هذه البعثات بقيت تعاني نكسات خطيرة بسبب قلة الدعم اللوجستي وضعف قدرات قوات الاتحاد الأفريقي واقتران ذلك بقسوة المناخ وصعوبة التضاريس.

٥٩ - وانتقل إلى الكلام عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فلاحظ ما تعانيه من فقر شديد في الموارد وسوء في التعهُّد، حتى استحال على قوات البعثة أداء العمليات. ولسوء الطالع، غنم متطرفو حركة الشباب هذه الفرصة واستغلوا الثغرات القائمة وأنشأوا مواقع حصينة في مناطق لم يجرْ تحريرها حتى الآن. وتمنى أن تحظى التوصيات التي خلص إليها الاستعراض الذي أجراه مؤخرا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بموافقة مجلس الأمن من أجل زيادة قدرات البعثة وتمكينها من استرداد المغانم التي جنتها حركة الشباب حتى الآن وتهيئة أحوال مؤاتية أمام خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة الصومالية.

٦٠ - **السيد دالو** (الأرجنتين): أعرب عن شعوره بالأسف لعدم قدرة اللجنة الخاصة إصدار تقرير فني لعام ٢٠١٣، مما حرم الأمم المتحدة من منظور محدّث عن المسائل المعقّدة التي تواجه بعثات حفظ السلام. ودعا باسم الأرجنتين جميع أعضاء اللجنة الخاصة إلى التعاون مع ”أصدقاء الرئيس“ المهتمين بمعالجة أساليب العمل، من أجل المضي قُدما في نظر المواضيع الفنية والحيلولة دون تسبب مسائل ثانوية مثل شكل التقرير في المساس بما تكتسيه اللجنة الخاصة من أهمية ومشروعية. وأضاف أن فريق التنسيق غير الرسمي المكون من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأوروغواي سيبقى على موقفه البنّاء ويتيح البدائل ويشجع على التوصل إلى توافق في هذه المجالات.

٦١ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة ستعالج في شباط/فبراير ٢٠١٤ مجموعة من المسائل الموجودة حاليا رهن المناقشة في سياق عمليات حفظ السلام، ومنها الشاغل المعرب عنه على نطاق واسع المتعلق بسلامة الأفراد المنتشرين في البعثات. وأضاف أن الأرجنتين أبدت في أثناء المفاوضات المتعلقة بالقرارات ذات الصلة التي أجريت في مجلس الأمن، قلقها إزاء التغيير المُدخل مؤخرا في ولاية بعض البعثات في أفريقيا، وعلى الأخص إنشاء لواء التدخل كجزء من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإذن له بتنفيذ مهام لإنفاذ السلام. وأضاف أن الأرجنتين ترى أن عمليات حفظ السلام لم تُصمَّم أو تجهَّز لمهام إنفاذ السلام. وأكد أنه لا بد، على أية حال، أن يجري طرح التفاصيل المتعلقة بإنشاء أداة الأمم المتحدة التي يُقدّر أنها مناسبة لتنفيذ السلام في حالات استثنائية، كجزء من مناقشة واسعة النطاق تجري فيما بين جميع الدول الأعضاء وتتناول حفظ السلام واستعمال الأمم المتحدة للقوة، من دون المس بالمبادئ الأساسية لمنظومة حفظ السلام التي شُيِّدت بتكلفة باهظة، من أجل القيام أيضا وعلى وجه الخصوص، بالحيلولة دون تعريض سلامة أفراد الأمم المتحدة في الميدان للخطر.

٦٢ - واسترسل يقول إن أحد الموضوعات الأخرى المثيرة للجدل التي يمكن طرحها للنظر هو موضوع استعمال التكنولوجيات الجديدة في حفظ السلام، وبصفة خاصة النظم الجوية بدون طيار. وأوعز إلى أن مثل هذه التكنولوجيات يمكن أن يعزز بقوة قدرات عمليات حفظ السلام، شريطة أن تُستخدم تحت سيطرة الأمم المتحدة ومع المراعاة التامة لغايات ومبادئ الميثاق وعمليات حفظ السلام.

٦٣ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إنه في حين جرت الموافقة في عام ٢٠١٢ على عدم قيام اللجنة الخاصة بتناول موضوع حماية المدنيين، ترى الأرجنتين ضرورة تناول هذا الموضوع في الدورة الموضوعية المقبلة، في ضوء المستجدات الحاصلة على أرض الواقع والمناقشات ذات الصلة الجارية في مجلس الأمن. كما ترى أنه من المفيد أيضا مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بنوع الجنس في بعثات حفظ السلام من زاوية صلتها بقراري مجلس الأمن لعام ٢٠١٣ بشأن المرأة والسلام والأمن. وأوضح أن الأرجنتين شاركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة بهذين القرارين وكذلك المفاوضات المتعلقة بالقرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) بشأن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وفي الوقت الراهن تترأس الأرجنتين الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، الذي طالبت في إطاره بزيادة مشاركة البلدان المساهمة بقوات شرطية وعسكرية في تصميم وصياغة ولايات حفظ السلام، وتمنى إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسائل في الإطار الأوسع ذي القاعدة التشاركية الأعرض المتمثل في اللجنة الخاصة.

٦٤ - وأضاف أن الأرجنتين تعلق أهمية كبيرة على مسائل التدريب، وتحث على أن يجري في تصميم المواد التدريبية إعطاء مساحة أكبر لآراء الدول المساهمة بقوات والأعمال

التي تضطلع بها المراكز الوطنية والإقليمية. وأكد في هذا الصدد أن المركز الإقليمي للتدريب العسكري والشرطيّ والمدني في الأرجنتين سيواصل تنظيم فرص تدريبية مختلفة.

٦٥ - وانتقل إلى موضوع آخر رأى ضرورة إثارته هو عمليات الانتقال، وعلى وجه الخصوص العملية الموجودة قيد النظر حاليا المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأوضح أن المنجزات التي أحرزتها البعثة في مجال الأمن، لا تزال، رغم أهميتها، هشة وأن ثمة خطرا لا يزال قائما في إمكانية حدوث انتكاسة. وبناء على ذلك، ترى الأرجنتين ضرورة أن يؤخذ في الحسبان بشكل سليم في سياق تقييم الجداول الزمنية لنقل مسؤوليات البعثة وتخفيضها، المدى الذي تقدمت إليه القدرات الوطنية لهايتي. ولا بد أن ينظر هذا التقييم في نقاط مرجعية موضوعية وأن يُظهر المرونة ويعكس الحالة السياسية والأمنية الراهنة، وأن ينفَّذ باطراد وبوقع يتماشى مع الاحتياجات الموجودة على أرض الواقع. وأكد أنه ينبغي في الوقت ذاته تكثيف البرامج والمشاريع التي تهدف إلى بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٦ - **السيد الخياري** (تونس): قال إن تونس بوصفها مساهما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، تعلق أهمية كبيرة على حفظ السلام ودوره الأساسي في صون السلام والأمن الدوليين. وشدد على أهمية اللجنة الخاصة كمنتدى لتبادل الآراء وبناء التوافق حول مسائل حفظ السلام، وتمنى أن يؤدي وجود قدر أكبر من التنسيق والتفاعل فيما بين اللجنة الخاصة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام وسواها من الهيئات الأخرى المهمة في الأمم المتحدة إلى زيادة تقوية دعائم حفظ السلام. وأضاف أن طبيعة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين تغيرت على مدى السنين، وتغيّرت معها التحديات التي تواجه بعثات حفظ السلام. ولاحظ أن غالبية النزاعات الراهنة يرتبط بعدم قدرة مؤسسات الدولة على الإنجاز والأداء بشكل فعال.

٦٧ - واسترسل يقول إن وجود عمليات مركّبة لحفظ السلام من أجل التعامل مع التهديدات الجديدة، ومنها النزاعات غير المتناظرة، يحتاج إلى استجابات أكثر فعالية واستدامة. واعتبر أن وجود الدعم السياسي القوي وتحسين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وزيادة القدرة على تقييم أحوال النزاع والتخطيط المبني على المعلومات والرد السريع، تمثل كلها متطلبات أساسية. ودعا إلى توفير التمويل الكافي لحفظة السلام الذين تجاوزت المهام الموكولة إليهم أدوارهم التقليدية وأصبحت تشمل بناء السلام أيضا. وقال إن قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي يبرز ضرورة تعزيز الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، يكتسي أهمية كبيرة.

٦٨ - واختتم بقوله إن الطابع الجديد الموسع والمتعدد الوجوه لحفظ السلام يتطلب استعراض مسألة المشاركة في هذه العملية، من أجل التوكيد على أن البلدان المساهمة بقوات ممثلة بشكل كافٍ في مرحلة صياغة الولاية. وأضاف أن تونس تتمنى أيضا التوصل إلى حل مقبول من أجل التصدي لمسألة تأخر تسديد تكاليف القوات والمعدات وتعويضات الوفاة.

٦٩ - **السيد موغيمبا** (أوغندا): طالب الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة بإجراء مشاورات دورية وآنية مع البلدان المساهمة بقوات، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحديد الحجم الأمثل لعمليات حفظ السلام أو تخفيضها، تجنّبا لازدواجية الجهود وضمانا للشفافية. وأشار إلى المزايا النسبية والتكميلية للمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، ورأى ضرورة وضعها في الحسبان عند إنشاء وتعزيز عمليات حفظ السلام، سيّما وأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجتاز مرحلة حاسمة من التوسع والتعقد المتزايد لمهامها وولاياتها. وضرب مثلا على ذلك لواء التدخل لبعثة منظمة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقال إن بدايته انطلقت من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأضاف أن العمل العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا بد أن يُستكمل بجهود تستهدف التوصل إلى حل سياسي، وهي جهود تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي وتحتاج أيضا أن تكون محلا للاحترام من قِبَل الأطراف.

٧٠ - وانتقل إلى الكلام عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فقال إن دورها في تهدئة الأوضاع في الصومال شهادة كبيرة على أهمية الاتحاد الأفريقي والدول ذات الصلة المشاركة بقوات، التي يتكبد بعضها خسارة جسيمة جراء الفظائع التي ترتكبها حركة الشباب. وأضاف أن التفجيرات الانتحارية التي شهدتها أوغندا في عام ٢٠١٠ والاعتداء الذي شُن في الآونة الأخيرة على مركز ويست جيت التجاري في نيروبي، تجسّد بوضوح الحرب غير المتناظرة التي تشنها حركة الشباب، وهي حركة ترتبط بتنظيم القاعدة وتدّعي أنها تقوم بهذه الاعتداءات انتقاما للدعم الذي تقدمه عدة بلدان لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأكد العزم الأكيد لهذه البلدان على ألا يذهب ما قدمته من تضحيات جسام سدى. وأضاف أن أوغندا تعتقد بأن ''تغيير قبّعة'' البعثة حاسم لضمان تزويدها بشكل مستدام وموثوق بالتمويل والدعم اللوجستي الذي تحتاجه الجهود الإقليمية من أجل توطيد القدرة العملياتية للبعثة حتى تتمكن من دحر حركة الشباب.

٧١ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): استهل قائلا إن هناك حاجة لصياغة آليات ابتكارية للتصدي للتحديات البازغة التي باتت تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، غير أن حذّر من التخلي تحت أي ظرف عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام المتمثلة في الموافقة والحياد وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس. وقال إن أي انحراف عن هذه المبادئ يُضعف صورة حفظ السلام ويحت في الدعم العالمي لها.

٧٢ - وأكد الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة الخاصة بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة الممكّنة من استعراض جميع جوانب حفظ السلام وتقديم توجيهات عامة في مجال السياسات، وإن وفده يشعر من ثم بالقلق البالغ إزاء وصولها إلى طريق مسدود خلال العام الراهن، وحض جميع الأطراف على العمل معا لتجاوز هذا المأزق عن طريق المشاركة الفعالة في فريق ''أصدقاء الرئيس'' المفتوح باب العضوية لما بين الدورات الذي أنشأته اللجنة الرابعة لمناقشة أساليب العمل.

٧٣ - وأكد أن نجاح حفظ السلام مسؤولية مشتركة. وأضاف أن تعبئة وتعهُّد الموارد المختلفة الضرورية لتحقيق ولايات البعثة لا يكون ممكنا إلا بجهود التشاور والتنسيق المستمرة فيما بين جميع أصحاب المصلحة. ولا بد أن تُعطى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية دورا أكبر في عملية اتخاذ القرار، وأن من شأن ذلك بوضوح أن يخلق حافزا كبيرا آخر أمام الدول الأعضاء لدعم عمليات حفظ السلام. غير أن وفده يود في الوقت ذاته، أن يؤكد على ضرورة قيام تعاون ثلاثي فعال فيما بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن.

٧٤ - ومضى يقول إن عمليات حفظ السلام تقوم بدور حاسم في تدعيم الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل في البلدان الخارجة من الأزمات. ولا بد أن تكون جهود حفظ السلام من ثم مصحوبة بأنشطة لبناء السلام هدفها تسهيل الانتعاش الاقتصادي وتحقيق التنمية وبناء القدرات الوطنية على أساس الملكية الوطنية، وتيسير وجود استراتيجية خروج سلسة تصمَّم للحيلولة دون العودة مجددا إلى النزاع المسلح. غير أن حفظ السلام ينبغي ألا يتحول إلى إنفاذ للسلام. ولا بد ألا يؤدي استخدام القوة تحت أي ظرف من الظروف إلى تعريض العلاقة الاستراتيجية بين البلد المضيف وبعثة حفظ السلام للخطر. ومن هنا، فإن اقتراح الأمانة العامة تجريب استخدام الأنظمة الجوية بدون طيار في بعض بعثات حفظ السلام مسألة حساسة تتطلب التعامل معها بحرص

للتأكيد على أن استعمال هذه التكنولوجيات لن يمس على أي نحو بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام.

٧٥ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن حماية المدنيين مسؤولية أساسية للبلد المضيف، وفي الحالات التي توجد فيها للأمم المتحدة ولاية في هذا الخصوص، يتعين اتباع نهج كلي يتضمن التوفير الآني والوافي للموارد والدعم اللوجستي والتدريب الضروري، مقروناً بوجود ولاية محددة المعالم قابلة للإنجاز. وحذّر من استخدام حماية المدنيين ذريعة للتدخل العسكري من جانب الأمم المتحدة.

٧٦ - واختتم بالقول إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا بد أن تكون مشاركة الترتيبات الإقليمية في هذا الخصوص متماشية مع الفصل الثامن من الميثاق. ويتعين ألا تتولى الترتيبات الإقليمية مطلقا القيام بعمليات لحفظ السلام كبديل للأمم المتحدة أو تتحايل على التطبيق الكامل للمبادئ التوجيهية التي تعمل بها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، أو تحل الأمم المتحدة من مسؤوليتها الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

٧٧ - **السيد الرمالي** (ليبيا): أشار إلى وجود حاجة للتنسيق بين عمليات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تقوم على أساس ولاية واضحة ومناسبة. وأضاف أن ليبيا تؤكد أهمية العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام الذي يتعين أن تأخذ شكل بناء القدرات واستعادة المؤسسات الوطنية.

٧٨ - ورأى أيضا أهمية توفير الحماية لحفظَة السلام في البيئات التي يواجهون فيها التحديات، وأن يشمل ذلك عند الاقتضاء استعمال المركبات المدرعة. وقال إن ضمان السلوك القويم في عمليات حفظ السلام عن طريق تطبيق مدونة لقواعد السلوك ومدونة للأخلاقيات، يشكل أساسا حاسما لأي بعثة لأن سوء السلوك يمكن أن يضعف صورة الأمم المتحدة في البلد المضيف. وأضاف أن ليبيا رغم أنها ليست بلدا مساهما بقوات، تشاطر الدول الأعضاء انشغالاتها فيما يتعلق بإحلال الأمن والسلام، وتعتقد أنه من الوارد، في العالم المترابط الذي نحيا فيه، أن يتحول أي تهديد للسلام في منطقة ما إلى تهديد للعالم بأسره. ومن هنا تلتزم ليبيا دائما بتقديم المساهمات المالية إلى بعثات حفظ السلام.

٧٩ - **السيد بام كوانغ هيو** (فييت نام): قال إن السنوات الخمس والستين الماضية شهدت توسعا متواصلا في ولايات بعثات حفظ السلام وأحجامها، وباتت المهام الآن تتجاوز بمراحل النطاق التقليدي الذي كانت عليه لتتضمن، ليس فقط الحفاظ على السلام بعد نشوب النزاع، وإنما أيضا حماية المدنيين وإرساء الأسس لبناء السلام المستدام. ومن هنا، يواجه حفظ السلام تحديات متعددة الأبعاد تنجم عن طفرة الطلب والتشابك المتنامي للأحوال القائمة على الأرض وقلة الموارد والقدرات. ورأى أن الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تستحق الثناء لسعيها إلى الوفاء بفعالية واستدامة بالمطالب التي تقتضيها الحقبة الجديدة.

٨٠ - وقال إن فييت نام على اقتناع تام بأن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل يتطلب التزاما دقيقا بغايات ومبادئ الميثاق والمبادئ الأساسية لحفظ السلام المعترف بها عالميا. إلا أنه في الوقت نفسه، وبغية تيسير التنفيذ الناجح للمهام المنوطة بالبعثات، لا بد أن يجري كأولوية توفير أعلى معايير السلامة والأمن لحفظة السلام. ويستدعي ذلك التأكيد على تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية من أجل حماية أفرادها من حفظة السلام في كل الأحوال.

٨١ - وقال إنه يتعين، كجزء من نهج شامل، التصدي على نحو وافٍ للأسباب الجذرية للنزاعات الكامنة، وأن يجري ذلك على قاعدة الحوار والمصالحة. وأعرب عن

تأييد فييت نام لجميع الجهود والمبادرات التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في سبيل تعزيز كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن فييت نام كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد للانضمام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي ملتزمة أيضا بالعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين والتعلم من خبراتهم، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، فيما يبذلونه من جهود مشتركة من أجل الوفاء بولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٨٢ - **السيد صداف** (موريتانيا): أكد التزام موريتانيا بدعم الأمم المتحدة في جهودها لصون السلام والأمن الدوليين. وأوضح أنها تسهم بأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتتطلع إلى تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة.

٨٣ - ومضى يقول إن موريتانيا لا تعتقد بأنه جرى القضاء على خطر الإرهاب. فعلى النقيض من ذلك تخطط الجماعات الإرهابية لشن مزيد من الاعتداءات ولا بد من ثم أن تزوّد بعثات حفظ السلام بكل ما يلزم من الدعم لتمكينها من تدعيم الاستقرار. وأكد عزم موريتانيا الوطيد حماية حدودها، وأنها لن تألوا جهدا لتحقيق هذا الهدف. وتمنى أن تعمل جميع البلدان في المنطقة معا من أجل إحلال السلام والأمن في ربوع العالم.

٨٤ - **السيد كودجا** (بوركينا فاسو): استهل بالتأكيد على أهمية مداومة الكشف عن وجوه القصور والثغرات في عمليات حفظ السلام، للتمكّن من إجراء الإصلاحات الضرورية التي باتت مطلوبة أكثر من أي وقت مضى مع النمو المستمر لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من ناحيتي التعقيد وتعدد الأبعاد.

٨٥ - وأعرب عن تقدير بوركينا فاسو على وجه الخصوص للتعاون بين البعثات الذي برهن على فعاليته في القيام بشكل مؤقت بسد أوجه النقص في الأفراد والمعدات التي قد تعانيها بعض البعثات. وقال إن بوركينا فاسو تتطلع إلى إجراء تقييم بشأن استعمال التكنولوجيات المتطورة في عمليات حفظ السلام، وخصوصا الطائرات بدون طيار.

٨٦ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن المصاعب التي تكتنف ضمان حماية المدنيين في النزاع مع التمسك بالحياد، والاضطلاع بأنشطة أكثر عزما لإنفاذ السلام في سياق بعض النزاعات، يمكن أن تشكل امتحانا صعبا لنزاهة المنظمة. وأضاف أن حساسية هذه المسألة تقتضي إجراء دراسة أعمق لوضع قواعد واضحة وشفافة بشأن استعمال القوة. وعلاوة على ذلك، وفي الوقت الذي يجري فيه التماس حلول مناسبة للأسباب الدفينة للنزاعات، لا بد أن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء نظام فعّال للإنذار المبكر للكشف عن مقدمات النزاع، مع الحرص على تعزيز قدراتها في مجال الوساطة بشكل مستمر.

٨٧ - ولاحظ أن الصلة التي يقيمها بشكل غير مسبوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١ بين صلاحية المعدات المملوكة للوحدات وتسديد تكاليف الأفراد تثير قلق البلدان المساهمة بقوات، بما فيها بوركينا فاسو التي تحول قيود الموارد التي تواجهها دون امتثالها لهذه المطالب الجديدة. ورأى أنه في الوقت الحالي الذي تتزايد فيه الحاجة إلى زيادة حجم المشاركة، يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى إحجام البلدان عن المشاركة في عمليات حفظ السلام، ولهذا السبب تحث بوركينا فاسو على اتباع قدر أكبر من المرونة في تطبيق هذا القرار.

٨٨ - وأعرب عن ترحيب بوركينا فاسو بالتعاون فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام، وحث على قيام قدر أكبر من المشاركة من جانب المنظمات دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية وزيادة طاقات هذه المنظمات، التي تمثل

الجهات الفاعلة الرائدة في حل الأزمات. ودعا إلى ضرورة القيام في الأجل الطويل بإرساء علاقة استراتيجية دائمة بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات في مجال إدارة الأزمات.

٨٩ - ومضى يقول إنه رغم التقدم المحرز مؤخرا في الإدارة والتنسيق المتكاملين لعمليات حفظ السلام، لا تزال هناك حاجة للتوصل إلى حلول في مجالات معينة تمثل شواغل رئيسية مثل تعزيز الإرادة السياسية للدول وسلامة حفظة السلام ومشاركة البلدان المضيفة وحماية المدنيين والتحديد السليم للولايات وزيادة عدد البلدان المساهمة. ورأى أن المسؤولية الأساسية لحماية المدنيين تقع على عاتق دولهم، غير أن جميع أصحاب المصلحة لهم أيضا دور يتعين أن يقوموا به في هذا الخصوص. وهنّأ باسم بوركينا فاسو إدارة عمليات حفظ السلام على وضع الإطار المفاهيمي والنماذج التدريبية المتعلقة بأدوار ومسؤوليات مختلف عناصر بعثة حفظ السلام.

٩٠ - وأعلن أن بوركينا فاسو تشارك منذ أكثر من عشرين عاما في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهي الآن جزء من ثماني بعثات يشترك فيها أكثر من ٢ ٠٠٠ من أفرادها في الميدان. وتدعو بوركينا فاسو إلى مواصلة دعم عمليات حفظ السلام وتوفير الموارد الملائمة لها، وتؤكد أنها ستواصل احترام التزاماتها بالدعم الذي تتلقاه من البلدان الصديقة.

٩١ - واختتم بقوله إن بوركينا فاسو تأسف لإخفاق اللجنة الخاصة في الاتفاق على توصيات تتعلق بتعزيز القدرات، وأوصى بأن يقدم فريق ”أصدقاء الرئيس“ مقترحات مبنيّة على التوافق بشأن أساليب العمل حتى يكون بالمستطاع تجنّب حدوث مثل هذه الأحوال في المستقبل.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢:٥٠